

شروط مرجعية

منسق /ة مشروع

عنوان البرنامج: "معا في مواجهة العنف ضد النساء والفتيات ما بعد جائحة كوفيد - 19 في الاردن"
بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة

مقدمة:

تتمثل مهمة جمعية معهد تضامن النساء الاردني "تضامن" في القضاء على التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، المساواة في الوصول إلى العدالة والتعليم وفرص العمل والمشاركة المتساوية في الحوار الاجتماعي والسياسي للنساء والشباب والفئات الضعيفة والمهمشة الأخرى، وضمان احترام حقوق المرأة في الخطط والبرامج والاستراتيجيات وعمليات الإصلاح الوطنية.

"تضامن" هي مؤسسة نسوية متخصصة في مجال الدفاع عن حقوق النساء والفتيات وحمايتها ودعم مشاركتهن الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعامة. تتبنى تضامن أيضًا نهجًا قائمًا على الحقوق لإنهاء العنف والتمييز ضد النساء والفتيات وتزود الناجيات من العنف بالدعم الاجتماعي والقانوني والاقتصادي، وتبني قدراتهن على كسر دائرة العنف. كما أنها تعمل مع صناع القرار وتبني قدرتهم على أداء واجباتهم، لا سيما في تبني سياسات وأنظمة تراعي الفوارق بين الجنسين.

منذ انتشار وباء كوفيد-19، لاحظت تضامن أن حجم العنف ضد النساء والفتيات (VAWG) قد زاد بشكل كبير في الأردن. وفقًا لدائرة حماية الأسرة في الامن العام الاردني، ارتفع العنف ضد المرأة والفتيات في عام 2020 بنسبة 33٪ مقارنة بعام 2019، وان ما يقارب 19٪ فقط من الناجيات من العنف الأسري أبلغن عن تعرضهن للعنف. في أعقاب جائحة كوفيد-19، استمر العنف ضد النساء والفتيات في الازدياد بسبب عوامل مختلفة، ولكن في الغالب بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد في فترة ما بعد الوباء. لاحظت تضامن، والمنظمات النسائية الأخرى، أنه لم تكن كل الناجيات من العنف قادرات على الإبلاغ عن العنف، لأن نافذة القيام بذلك، إما عبر الهاتف أو الإنترنت، غير متاحة في بعض الأحيان للنساء والفتيات الناجيات من العنف.

تعتقد تضامن أن العنف ضد النساء والفتيات قد ازداد منذ اندلاع وباء Covid-19 بسبب بعض الفجوات الحرجة بما في ذلك نقص القدرات بين المنظمات المجتمعية التي تقودها النساء وعدم قدرة هذه المنظمات على تقديم خدمة ومساعدة مباشرة للناجيات من العنف وعدم قدرة هذه المنظمات على التأثير في المجتمعات المحلية وخاصة الرجال والفتيات. تفتقر المنظمات المجتمعية التي تقودها النساء إلى القدرة على سد الفجوة الرقمية بين الجنسين وتقديم الخدمات عبر الإنترنت للناجيات، كما أنها تفتقر إلى قدرات التنسيق وتفتقر إلى الفهم الجيد لكيفية عمل نظام الإحالة الوطني. تشمل الفجوات الحرجة الأخرى نقص المعرفة بين الناجيات في المجتمعات الريفية والمهمشة حول كيفية الإبلاغ عن العنف بسبب نقص المهارات لاستخدام الأدوات الرقمية مثل تطبيقات الأجهزة المحمولة والمنصات الإلكترونية. كما اظهر الوباء أن نظام الإحالة الرسمي والمؤسسات الحكومية غير فعالة في تلبية احتياجات النساء المعرضات للعنف. يعتقد بعض مقدمي الخدمات

الرسميين والعاملين في المؤسسات الرسمية أن موضوع العنف الأسري شأن عائلي، ويفضلون عدم التدخل في مثل هذه الاشكاليات. هناك فجوة حرجية أخرى تتمثل في عدم وجود محتوى إعلامي فعال يروج لمعايير ومصطلحات المساواة بين الجنسين، وفي العديد من الحوادث ، لا تزيد وسائل الإعلام الوطنية الوعي حول الوباء وتأثيراته المباشرة على حياة النساء والفتيات. تشمل الثغرات أيضاً نقص البيانات الدقيقة حول العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات، وهناك غياب تام لحملة المناصرة الفعالة المبنية على الأدلة التي تزيد من الوعي والتأثير على المسؤولين للتصدي للعنف، واعتماد وتنفيذ السياسات وخطط العمل واللوائح لمنع العنف.

ضمن هذا السياق، بدأت تضامن، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة، تنفيذ برنامج مدته 3 سنوات يهدف إلى الاستجابة لزيادة العنف ضد النساء والفتيات في أعقاب جائحة Covid-19. الهدف العام من هذا البرنامج هو توفير حماية أفضل للنساء والفتيات اللواتي يعشن في محافظات عمان والبلقاء وعجلون والرمثا ومادبا واللواتي يتعرضن لخطر العنف المتزايد وتحديداً العنف الأسري، وإخراجهن من دائرة العنف مع نهاية عام 2025.

من المتوقع أن يحقق المشروع أربع نتائج رئيسية:

1. بحلول نهاية عام 2025، تكون المؤسسات النسوية المستهدفة والعاملة على خطوط المواجهة الاممية في عمان ، والبلقاء ، وعجلون ، والرمثا ، ومادبا قادرة على سد الثغرات في الخدمات الأساسية وبرامج الوقاية.
2. بحلول نهاية عام 2025، يكون مقدمي الخدمات في عمان والبلقاء وعجلون والرمثا ومادبا قادرين على تقديم خدمات شاملة وفي الوقت المناسب للناجيات من العنف.
3. بحلول نهاية عام 2025، يكون دعم الرجال والفتيان وقادة المجتمع لمعايير المساواة بين الجنسين ومنع العنف ضد المرأة والفتيات قد تحسن.
4. بحلول نهاية عام 2025، يكون المشروع قد ساهم في تعزيز تنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، وساهم أيضاً في مناقشة السياسات الوطنية المتعلقة بالمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة مع صانعي السياسات لتكون أكثر مراعية للنوع الاجتماعي.

الهدف من تعيين منسقة المشروع :

الإشراف على العمليات اليومية للمشروع، وضمان تنفيذ أنشطة المشروع في الوقت المحدد وبجودة عالية، والتنسيق مع الشركاء، ودعم الفريق لتحقيق أهداف المشروع.

المهام والمسؤوليات:

1. التخطيط وتنفيذ المشروع

المساعدة في إعداد خطط العمل والجدول الزمنية والميزانيات.

ضمان تنفيذ أنشطة المشروع وفق الخطط والمعايير المحددة.

2. التنسيق والتواصل

العمل كحلقة وصل رئيسية بين موظفي المشروع والشركاء وأصحاب المصلحة.
تنظيم الاجتماعات الدورية وتحديثات سير العمل لضمان التواصل الفعال.

3. المتابعة والتقارير

متابعة تقدم المشروع وإعداد التقارير الدورية للإدارة والجهات المانحة.
جمع وتنظيم وحفظ الوثائق والبيانات المتعلقة بالمشروع.

4. دعم وبناء القدرات

دعم أنشطة التدريب وبناء القدرات للموظفين والمستفيدين.
التأكد من الالتزام بسياسات وإجراءات المشروع والمعايير الأخلاقية.

المؤهلات والخبرة المطلوبة:

- درجة البكالوريوس في تخصص ذا صلة
- خبرة لا تقل عن 5 سنوات في تنسيق أو إدارة المشاريع.
- مهارات قوية في التنظيم والتواصل والتعامل مع الآخرين.
- خبرة في العمل مع المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات المجتمعية أو في البيئات الإنسانية تعتبر ميزة.

الكفاءات:

- القدرة على العمل ضمن فريق والقيادة عند الحاجة.
- مهارات حل المشكلات واتخاذ القرار.
- القدرة على العمل تحت الضغط والالتزام بالمواعيد النهائية.
- إجادة اللغة [العربية/الإنجليزية] واستخدام برامج الحاسوب (MS Office).

المخرجات المتوقعة:

- تنفيذ أنشطة المشروع في الوقت المحدد ووفق خطط العمل.
- إعداد تقارير شهرية وربع سنوية عن سير المشروع.
- التنسيق الفعال وحفظ وثائق وأنشطة المشروع.



إجراءات التقديم لهذه المهمة الاستشارية:

يجب تقديم العرض باليد حيث ان الجمعية تستقبل الطلبات بخصوص هذا الاعلان اعتباراً من 2025/8/3 –
2025/8/13

يجب أن تتضمن الطلبات ما يلي:

السيرة الذاتية للمتقدم مع تحديد الخبرة السابقة في تنسيق المشاريع.